

الرسالة رقم: (٣٥) مجلّة البعثة الإسلامية
ابن كمال باشا

كشَفُ الدَّسَائِسِ فِي الْكُنَائِسِ

تأليف البعثة الإسلامية
ابن كمال باشا

تطبع ممثلة عن نسخة خطية واحدة

تجقيق وتعليق
أحمد فواز الحمير

دار البعثة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعْلَى سَأَوِ الْمَسَاجِدِ فِيمَا سَرَعَ، وَنَكَّسَ نَوَاقِيسَ الْكِنَانِيسِ
وَالْبَيْعِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ كَسَّرَ بِيَدَيْهِ الْأَضْنَامَ، وَطَهَّرَ جَزِيرَةَ الْعَرَبِ
مَنْ الشُّرْكَ وَالْآثَامَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْآثَامِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ
الْكَرَامِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ كَشَفَ الدَّسَائِسِ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْبَيْعِ وَالْكِنَانِيسِ، سَطَّرَهَا الْعَالَمُ
النُّخْرِيرِ، وَالْفَقِيهُ الْكَبِيرُ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بَاشَا، الشَّهِيرُ بِابْنِ كَمَالِ الْوَزِيرِ، لَمَّا
اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِي بَابِ الْكِنَانِيسِ وَالْبَيْعِ، وَثُبُوتِ النَّارِ، لِيَكْشِفَ بِهَا مَا هُوَ الْمُخْتَارُ
فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَجَعَلَهَا عَلَى فُصُولٍ وَخَاتَمَةٍ؛ طَلَبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ، وَخَيْرِ
خَاتَمَةٍ.

وَبَيْنَ أَنْ الْكِنِيسَةَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا
أَنْ تَكُونَ فِي الْبِلَادِ أَوْ فِي الْقُرَى وَالسَّوَادِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُفْتَتَحَةً
صُلْحًا أَوْ قَهْرًا وَعَنْوَةً، وَالْمُفْتَتَحَةُ عَنْوَةً قَرْيَةً كَانَتْ أَوْ بَلَدَةً إِمَّا أَنْ يُقَرَّ عَلَيْهَا أَهْلُهَا أَوْ
لَا، وَالْقَرْيَةُ الْمُفْتَتَحَةُ قَهْرًا إِمَّا بِجَعْلِهَا الْإِمَامُ مُضْرًا أَوْ لَا.

وهذه عدَّةُ أقسامٍ أوردَ كلَّ قسمٍ منها في فضلٍ، إلَّا أنَّ البعضَ لا اشتراكه مع آخرٍ
مِنها في حكمٍ واحدٍ أوردَهما في فضلٍ.

وقد اعتمدتُ في تحقيقها على نسخةٍ خطِّيةٍ واحدةٍ وهي نُسخةُ مكتبةِ الحرم
المكِّيِّ وأشرتُ لها بـ (الأصل).

والحمدُ لله الَّذي بنعمتهِ تَمَّ الصَّالِحَاتُ

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَفَضَّلَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ، وَجَعَلَ لَأَمَّتِهِ وَجْهَ الْأَرْضِ مَسَاجِدَ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُهُ وَأَمْرُهُمْ بِإِعْلَانِ الْحَقِّ، وَأَطْفَاءَ نِيرَانِ الْكُفْرِ وَهَدَمَ مَتَعِبَدَهُمْ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ رَسْمُهُ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ، وَآلِهِ الْكَرَامِ، وَأَصْحَابِهِ الْعِظَامِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِالْإِعْتِصَامِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَسَاعَةِ الْقِيَامِ.

وبعد:

فَلَمَّا اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِي بَابِ الْكُنَائِسِ^(١) وَالْبَيْعِ، وَيُيَوِّتِ النَّارَ، كَتَبْتُ أَوْرَاقًا يَنْكَشِفُ بِهَا مَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ، وَجَعَلْتُهَا عَلَى فُصُولٍ وَخَاتَمَةٍ؛ طَلَبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ، وَخَيْرِ خَاتَمَةٍ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْكُنَيْسَةَ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةً أَوْ حَادِثَةً، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الْبِلَادِ أَوْ فِي الْقُرَى وَالسَّوَادِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: «يُقَالُ: كُنَيْسَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى لِمَتَعَبِدِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْبَيْعَةُ كَانَ مُطْلَقًا فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ غَلَبَ اسْتِعْمَالُ الْكُنَيْسَةِ لِمَتَعَبِدِ الْيَهُودِ، وَالْبَيْعَةُ لِمَتَعَبِدِ النَّصَارَى، كَذَا فِي «الْكِفَايَةِ»، وَ«الْعِنَايَةِ»، لَكِنَّ الْغَالِبَ فِي عُرْفِنَا اسْتِعْمَالُ الْكُنَيْسَةِ مُطْلَقًا لِمَتَعَبِدِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلِهَذَا اكْتَفَيْنَا بِ«هَاهُنَا».

مُفْتَحَةٌ صُلْحًا أَوْ قَهْرًا وَعَنْوَةً، وَالْمَفْتُوحَةُ عَنْوَةً قَرْيَةً كَانَتْ أَوْ بَلَدَةً إِمَّا أَنْ يُقَرَّ عَلَيْهَا أَهْلُهَا أَوْ لَا، وَالْقَرْيَةُ الْمَفْتُوحَةُ قَهْرًا إِمَّا يَجْعَلُهَا الْإِمَامُ مِصْرًا أَوْ لَا.

وهذه عدَّة أقسامٍ أوردتُ كُلَّ قِسْمٍ مِنْهَا فِي فَضْلِ، إِلَّا أَنَّ الْبَعْضَ لاشتراكِهِ مَعَ آخَرٍ مِنْهَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ أوردتهما فِي فَضْلِ.

فَضْلُ

فِي الْقَدِيمَةِ فِي بَلَدَةٍ فَتَحَهَا الْإِمَامُ عَنْوَةً، ثُمَّ جَعَلَهُمْ ذِمَّةً، أَوْ فِي قَرْيَةٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ صَارَتْ مِصْرًا مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ

قَالَ فِي «التَّجْرِيدِ»: كُلُّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصَارِ الْمُشْرِكِينَ ظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمُسْلِمُونَ عَنْوَةً، وَصَالِحُهُمُ الْإِمَامُ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُمْ ذِمَّةً، وَفِيهَا كَنَائِسٌ قَدِيمَةٌ مُنَعُوا عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، وَأُمِرُوا أَنْ يَجْعَلُوهَا مَسَاكِينَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا فُتِحَتْ عَنْوَةً، صَارَتْ لِلْغَانِمِينَ، فَلَا يَسْتَحِقُّهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ إِلَّا بِتَقْرِيرِهِمْ، فَكَانَ تَقْرِيرُهُمْ بِمَعْنَى التَّمْكِينِ مِنَ الْإِحْدَاثِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَهْدِمَهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ قَرْيَةٍ جَعَلَهَا الْإِمَامُ مِصْرًا لَمَّا بَيَّنَّا.

وَقَالَ فِي «التَّارِخَانِيَّةِ»: إِذَا فَتَحَ الْإِمَامُ بَلَدَةً مِنْ بِلَادِ أَهْلِ الشُّرْكِ قَهْرًا وَعَنْوَةً، ثُمَّ صَالِحَهُمْ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهُمْ ذِمَّةً، وَفِيهَا كَنَائِسٌ قَدِيمَةٌ وَبُيُوتُ النَّارِ أَوْ كَانَتْ قَرْيَةً مِنْ قُرَاهُمْ كَذَلِكَ، ثُمَّ صَارَ ذَلِكَ الْمَوْضِعُ مِصْرًا مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ يُجْمَعُ فِيهِ الْجَمْعُ، وَيُقَامُ فِيهِ الْحُدُودُ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ يَمْنَعُهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، ثُمَّ لَا يَهْدِمُ بِنَاءَ الْكَنِيسَةِ، لَكِنْ يُؤْمَرُونَ حَتَّى يَجْعَلُوهَا مَسَاكِينَ^(١).

(١) انظر: «الفتاوى التارخانية» (٧/ ٢٧١ - ٢٧٢).

وقال في «التسهيل»^(١): ذكر محمد أن الكنائس والبيع القديمة تهدم في أمصار المسلمين، قال شمس الأئمة السرخسي: الأصح عندي أن القديمة لا تهدم، وذكر كل بلدة فتحها الإمام عنوة وصالحهم على أن يجعلهم ذمة، مُنعوا عن الصلاة في كنائسهم القديمة، وأمرهم أن يجعلوها مساكن.

وقال في «البرازية»: كل أرض فتح عنوة لا يترك فيها كنيسة ولا بيع، ولا بيت النار، واعترض على الإمام الحلواني، والإمام السرخسي بأن بخارى وسمرقند فتحا عنوة، فكيف يترك البيع؟ فقالا: كانوا مجوساً، واليهود والنصارى كانوا مقهورين تحت أيديهم بالأمان، والقهر لا يرد على المقهور، فلماذا ترك البيع، وأما بيت النار، فلا يترك البتة؛ لأن القهر ورد عليهم، ولهذا يترك البيع بخوارزم؛ لأنها فتحت صلحاً^(٢). وهذا الاعتراض مع جوابه مذكور بعينه في «مجمع الفتاوى»، وغيره.

فإن قيل: قال في «التتارخانية»: وفي الأمصار يترك القديمة على رواية الإجازات، وعامة الكتب، وفي «الولوالجية»: وهذا أصح، وعلى رواية كتاب العشر: لا يترك القديمة، ورواية كتاب العشر أخذ الحسن، وهذه الرواية فيما ظهر الإمام عليهم من غير صلح، انتهى كلامه^(٣).

ولا يخفى أن بين هذه الروايات وما سبق نوع مدافعة.

قلت: لا مدافعة ولا منافاة؛ إذ المراد بترك القديمة على رواية الإجازات وعامة

(١) «التسهيل في شرح لطائف الإشارات» للعلامة محمود بن قاضي سماونة.

(٢) انظر: «الفتاوى البرازية» للكردي، بهامش «الفتاوى الهندية» (٩٢/٤).

(٣) انظر: «الفتاوى التتارخانية» (٢٦٩/٧).

الْكُتُبِ عَدَمَ هَدْمِهَا، وَبَعْدَمَ تَرْكِهَا عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِ الْعُشْرِ هَدْمُهَا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَوْزَدَهَا الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِيخَانَ فِي «فَتَاوَاهُ» مَشْرُوحَةً مُفَسَّرَةً بِمَا فَسَّرْنَا بِهِ؛ حَيْثُ قَالَ: أَمَّا الْقَدِيمَةُ، ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْإِجَارَاتِ: لَا يُهْدَمُ، وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْعُشْرِ وَالْخَرَاكِجِ: أَنَّهَا تَهْدَمُ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ.

وَقَالَ شُمُسُ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيُّ: الْأَصَحُّ عِنْدِي رِوَايَةُ الْإِجَارَاتِ^(١)، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ «الْمُنِيَّةِ» أَيْضًا: أَمَّا الْقَدِيمَةُ فِي الْأَمْصَارِ، قِيلَ: يَهْدَمُ، وَقِيلَ: لَا يُهْدَمُ، وَإِذَا قَدْ عَرَفْتَ هَذَا تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَصَحِّ فِي قَوْلِهِ: وَفِي «الْوَلُولِ الْجَيَّةِ»: وَهَذَا أَصَحُّ، هُوَ عَدَمُ الْهَدْمِ؛ كَمَا فِي «فَتَاوَى قَاضِيخَانَ»، ثُمَّ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ عَدَمَ الْهَدْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّرْكِ وَالْإِبْقَاءِ عَلَى الْمَعْبَدِيَّةِ قَطْعًا؛ لِحَوَازِ أَنْ لَا يُهْدَمُ، وَيُجْعَلُ مَسْكَنًا كَمَا ذَكَرَ فِيمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، أَوْ لَا يُرَى أَنَّ الْإِمَامَ السَّرْحَسِيَّ قَالَ: الْأَصَحُّ عِنْدِي رِوَايَةُ الْإِجَارَاتِ، وَبَيْنَ عَدَمِ الْهَدْمِ كَمَا عَرَفْتَ أَنْفَاءً، مَعَ أَنَّ الْقَدِيمَةَ عِنْدَهُ لَا يُنْزَلُ عَلَى مَعْبَدِيَّتِهَا، بَلْ يُجْعَلُ مَسْكَنًا كَمَا تَحَقَّقَتْهُ فِيمَا سَلَفَ، عَلَى أَنَّهُ لَمَّا [لَمْ] يَوْجَدْ نَقْلًا عَلَى ذَلِكَ الْخُصُوصِ، وَجَبَ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِالنُّصُوصِ، فَحِينَئِذٍ تُحْمَلُ رِوَايَةُ الْإِجَارَاتِ وَعَامَّةُ الْكُتُبِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «التَّجْرِيدِ» وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ «الْبَزَازِيَّةِ» فِيمَا مَرَّ: «وَأَمَّا بَيْتُ النَّارِ فَلَا يُتْرَكُ أَلْبَتَّةَ»، فَيُرَادُ بِهِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُتْرَكُ عَلَى مَعْبَدِيَّتِهِ أَلْبَتَّةَ، وَيُجْعَلُ مَسْكَنًا كَمَا فِي «التَّجْرِيدِ» وَغَيْرِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ أَنْ يَهْدَمَ وَلَا يُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ أَلْبَتَّةَ كَمَا فِي رِوَايَةِ كِتَابِ الْعُشْرِ وَالْخَرَاكِجِ. وَقَوْلُهُ: «وَعَلَى هَذَا يُتْرَكُ الْبَيْعُ بِخَوَارِزْمَ؛ لِأَنَّهَا فَتَحَتْ صُلْحًا»، يُرَادُ بِهِ أَنَّهَا يُتْرَكُ عَلَى مَعْبَدِيَّتِهَا بِقَرِينَةِ الصُّلْحِ، وَبِمَا لَخَّصْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَقَامِ ظَهَرَ التَّطْبِيقُ وَالتَّلْفِيقُ بِعَوْنِ اللَّهِ الْمَالِكِ لِلتَّوْفِيقِ.

(١) انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضيخان، بهامش «الفتاوى الهندية» (٣/ ٥٩١).

فصل

أما القديمة في بلدة فتحها الإمام فهوراً وعنوة، ثم لم يجعلهم ذمة، بل استرقهم أو قتلهم، ثم صارت مصرأ من أمصار المسلمين، يجمع فيه الجمع، ويقام فيه الحدود، ثم نقلت إليه طائفة من النصارى أو اليهود؛ كدار السلطنة قسطنطينية حميت عن البؤس والبلية، فليست من محل النزاع في شيء؛ لأنها بالقهر وسير أهلها صارت للمسلمين، فجعلها بعده معبداً لطائفة أخرى من المشركين إحداث بلا مزية، كما لا يخفى على من له في الفقه أدنى درية.

ولأنهم لما لم يجوزوا جعلها معبداً في بلدة فتحت عنوة، وأقر عليها أهلها لمعنى الإحداث كما عرفت، فها هنا بالطريق الأولى لظهور معنى الإحداث لما بينا، ولأن اتخاذها معبداً كاتخاذ دار من الدور القديمة معبداً؛ لاشتراكهما في الإحداث بعد ما صارت للمسلمين، وكونها كنيسة قبل ذلك لا يجدي طائلاً بذلك، ولأن قول الإمام الحلواني والإمام السرخسي فيما مر: وأما بيت النار فلا يترك البتة؛ لورود النهي عليهم حجة قاطعة، وبينه واضحة لما ادعينا هاهنا، ولأن صاحب «الهداية» قال: وإذا انهدمت الكنائس والبيع القديمة، أعادوها... إلخ.

وقال في «غاية البيان»: والمراد من القديمة ما كانت قبل فتح الإمام بلدتهم وتصلحهم على تقريرهم وأراضيهم، وذلك لأن الصلح لما وقع على تقريرهم وترك التعرض لهم دل ذلك على إعادة ما انهدم، انتهى كلامه.

وهذا تصريح بأن القديمة التي تترك على معبديتها وتعاد عند انهدامها ما كانت في بلدة فتحت صلحاً على تقريرهم، وأراضيهم، وترك التعرض لهم، وبما أوضحناه ظهر الحق في القرى والأمصار ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣].

فصل

وَأَمَّا الْقَدِيمَةُ فِي السَّوَادِ وَالْقُرَى: ففِي «فَتَاوَى قَاضِيخَانَ»: قَالَ مَشَايخُنَا لَا تُهْدَمُ الْكَنَائِسُ وَالْبَيْعُ الْقَائِمَةُ فِي السَّوَادِ وَالْقُرَى^(١)، وَفِي «الْمَنِيَّةِ»: أَمَّا الْبَيْعُ الْقَدِيمَةُ فِي السَّوَادِ لَا تُهْدَمُ فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا، وَكَذَا فِي «التَّمَةِ».

وَاعْلَمَ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِيهَا مَرَّةً أَنَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي قُتِحَتْ عَنْوَةٌ، وَأَقَرَّ عَلَيْهَا أَهْلُهَا، ثُمَّ صَارَتْ مِصْرًا مِنْ أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ لَا تُهْدَمُ فِيهَا الْقَدِيمَةُ بَلْ تُجْعَلُ مَسْكَنًا.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي التَّقْيِيدِ بِصَيُورِ رَتَبَتِهَا مِصْرًا لِلْمُسْلِمِينَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا فِيهَا لَمْ يَتَمَصَّرَ لِلْمُسْلِمِينَ يَتْرَكَ عَلَى حَالِهَا، وَلَا يَجْعَلُ مَسْكَنًا، إِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَتَقُولُ: إِنْ أُرِيدَ بِالْقُرَى هَاهُنَا مَا تَمَصَّرَتْ لِلْمُسْلِمِينَ يَنْبَغِي أَنْ يُرَادَ بَعْدَ هَدْمِ الْقَدِيمَةِ جَعْلُهَا مَسْكَنًا لِمَا عُرِفَتْ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا مَا لَمْ يَتَمَصَّرْ كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ عَلَى حَالِهَا لِمَا بَيَّنَّا.

فضل

وَأَمَّا الْقَدِيمَةُ فِي الصُّلَحِيَّةِ، ففِي «التَّارِخَانِيَّةِ»: إِذَا وَقَعَ الصُّلْحُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِمَامِ قَبْلَ ظُهُورِ الْإِمَامِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَرْضِيهِمْ عَلَى أَنْ يَقَاسِمَهُمُ الْإِمَامُ مَنَازِلَهُمْ فِي مِصْرِهِمْ، فَإِنَّ الْكَنَائِسَ تُتْرَكَ عَلَى حَالِهَا فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا، الْمِصْرُ وَالْقُرَى فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، وَلَكِنْ يُمْنَعُونَ عَنِ الْإِخْدَاطِ فِيهِمَا^(٢).

وَفِي «الْمَنِيَّةِ»: فَأَمَّا الْقَدِيمَةُ فِي الصُّلَحِيَّةِ تُتْرَكَ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا.

(١) انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضيخان، بهامش «الفتاوى الهندية» (٣/ ٥٩١).

(٢) انظر: «الفتاوى التارخانية» (٧/ ٢٧٠).

قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ كَنِيسَةٌ وَلَا بَيْعَةٌ وَلَا بَيْتُ النَّارِ، وَفِي الصُّلْحَةِ يُتْرَكُ فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا، وَيُمنَعُ إِحْدَاثُهَا فِي الْأَمْصَارِ وَفِي الْقُرَى فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعاً، وَكَذَا فِي «التَّمَّة».

وَفِي «التَّجْرِيد»: إِذَا طَلَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مَنَّا أَنْ يَصِيرُوا ذِمَّةً يُؤَدُّونَ الْخَرَاجَ وَالْجِزْيَةَ، وَيَجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ يَجِبُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ تَرْكُ الْمَحَارَبَةِ، وَأَنَّهُ خَلْفٌ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَإِذَا جَاؤُوا بِالْأَصْلِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ يَجِبُ قَبُولُهُ، فَكَذَا الْخَلْفُ وَلَا يَتَعَرَّضُ لِكُنَائِسِهِمْ وَيَبِيعِهِمْ، وَلَا يَنْهَدُهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ وَقَعَ عَلَى تَرْكِ التَّعَرُّضِ لَهَا.

فَضْلٌ

وَأَمَّا الْإِحْدَاثُ فِي الْأَمْصَارِ، فَفِي «التَّمَّة»: أَهْلُ الذِّمَّةِ إِذَا أَرَادُوا إِحْدَاثَ الْبَيْعِ وَالْكُنَائِسِ فِي الْأَمْصَارِ يُمنَعُونَ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَا فِي «الْمُنْيَةِ».

وَقَالَ فِي «فَتَاوَى قَاضِيخَانَ»: إِذَا أَرَادَ أَهْلُ الذِّمَّةِ إِحْدَاثَ الْبَيْعِ وَالْكُنَائِسَةِ، أَوْ الْمَجُوسُ إِحْدَاثَ بَيْتِ النَّارِ، وَأَرَادُوا ذَلِكَ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَفِيمَا كَانَ مِنْ فَنَاءِ الْمَضَرِّ، مُنِعُوا عَنْ ذَلِكَ عِنْدَ الْكُلِّ^(١)، وَلَا يُتْرَكُ الذَّمِّيُّ أَنْ يَتَّخِذَ فِي بَيْتِهِ صَوْمَعَةً فِي الْمَضَرِّ يُصَلِّي فِيهِ.

وَقَالَ فِي «الْهِدَايَةِ»: وَالصَّوْمَعَةُ لِلتَّخْلِي فِيهَا بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعَةِ بِخِلَافِ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ تَبِعُ السُّكْنَى^(٢)، وَفِي «التَّمَّة»، وَ«الْمُنْيَةِ»: وَإِنْ صَالَحَ قَوْمٌ عَنْ أَهْلِ

(١) انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضيخان، بهامش «الفتاوى الهندية» (٣/ ٥٩٠).

(٢) انظر: «الهداية» للمرغيناني (٢/ ٤٠٤).

الحَرْبِ عَلَى أَرْضِهِمْ، وَاخْتَارُوا ذِمَّةً، وَتَمَصَّرَتْ حَتَّى يَقَامَ فِيهِ الْحُدُودُ، فَإِنَّهُ يُتْرَكُ فِيهَا مِنَ الْبَيْعَةِ وَالْكَيْسَةِ مَا كَانَتْ يَوْمَ صَوْلِحُوا، وَلَيْسَ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يَهْدُمُوا، وَإِنْ أَحْدَثَ غَيْرُهُ يَهْدِمُ مَا كَانَ فِي الْمَضَرِّ، وَالْمَضَرُّ الْقَصْبَةُ وَالْمَدِينَةُ وَالرَّبِصُّ.

وَقَالَ فِي «التَّجْرِيدِ»: وَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يَحْدِثُوا شَيْئاً مِنَ الْكُنَائِسِ وَالْبَيْعِ بَعْدَ مَا تَمَصَّرَتْ، لَمْ يُمْكِّنُوا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَضَرَ مَوْضِعُ إِظْهَارِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، فَلَا يُمْكِنُ مِنْ إِظْهَارِ شَعَائِرِ الْكُفْرِ، وَلِهَذَا لَا يُمْكِنُونَ مِنْ إِظْهَارِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ فِيهِ، وَإِدْخَالِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَضَرِّ، وَإِنْ مَصَّرَ الْإِمَامُ مَضَرَ لِلْمُسْلِمِينَ كَمَا مَصَّرَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ، فَاشْتَرَى قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ دَاراً، وَأَرَادُوا بِنَاءَ كُنَائِسٍ، لَمْ يُمْكِّنُوا مِنْ ذَلِكَ؛ لِمَا بَيَّنَّا، وَكَذَا لَوْ تَخَلَّى رَجُلٌ فِي صَوْمَعَةٍ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى إِحْدَاثِ الْكُنَائِسِ.

وَفِي «التَّارِخَانِيَّةِ»: وَلَوْ طَلَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ الصُّلْحَ عَلَى أَنْ يَصِيرُوا ذِمَّةً عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِنْ اتَّخَذُوا مَضَرّاً فِي أَرْضِهِمْ لَمْ يَمْنَعُوهُمْ مِنْ أَنْ يَحْدِثُوا بَيْعَةً أَوْ كَيْسَةً، وَمِنْ أَنْ يَظْهَرُوا فِيهِ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ، فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُصَالِحُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ صَالِحُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَنْقُضُوا الصُّلْحَ^(١).

فَضْلٌ

وَأَمَّا الْإِحْدَاثُ فِي الْقُرَى، فَفِي «الْمُنْيَةِ» اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِيهِ، قَالَ مَشَائِخُ بَلْخ: يُمْنَعُونَ، وَقَالَ مَشَائِخُ بَخَارَى كَمَا قَالَ السَّرْحَسِيُّ: إِنْ كَانَتْ غَالِبُ أَهْلِهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ، لَا يَمْنَعُونَ، وَإِلَّا؛ يَمْنَعُونَ.

(١) انظر: «الفتاوى التارخانية» (٧/ ٢٧٦).

وفي «التَّمَّة»: ذَكَرَ شَمْسُ الأَثَمَةِ السَّرْحِييُّ: الأصَحُّ عِنْدِي يُمْنَعُونَ عَنْ ذَلِكَ فِي السَّوَادِ، وَذَكَرَ هُوَ فِي «السَّيْرِ الكَبِيرِ» فَقَالَ: إِنَّ كَانَتْ قَرْيَةٌ غَالِبُ أَهْلِهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ لَا يُمْنَعُونَ، أَمَّا الْقَرْيَةُ الَّتِي سَكَنَهَا الْمُسْلِمُونَ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهَا.

وفي «التَّجْرِيدِ»: وَلَوْ عَطَّلَ الإِمَامُ الْمَضْرَ، وَتَرَكُوا الْجُمُعَةَ، وَإِقَامَةَ الْحُدُودِ، كَانَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَنْ يَحْدِثُوا مَا شَاءُوا؛ لِأَنَّهَا بِالتَّعْطِيلِ عَادَتْ قَرْيَةٌ، وَكَذَا فِي «التَّارِخَانِيَّةِ»^(١).

وَقَالَ فِي «الْهُدَايَةِ» فِي كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ: لَا يُمْكِنُ مَنْ اتَّخَذَ الْبَيْعَ وَالْكَنَائِسَ وَإِظْهَارَ بَيْعِ الْخُمُورِ وَالْخَنَازِيرِ فِي الْأَسْوَاقِ لظُهُورِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ فِيهَا بِخِلَافِ السَّوَادِ.

قَالُوا: هَذَا إِذَا كَانَ فِي سَوَادِ الْكُوفَةِ؛ لِأَنَّ غَالِبَ أَهْلِهَا أَهْلُ الذِّمَّةِ، فَأَمَّا سَوَادُنَا فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهَا ظَاهِرَةٌ فَلَا يُمْكِنُ فِيهَا أَيْضًا، وَهُوَ الْأَصَحُّ^(٢).

وَفِي «الْكَافِي»: فَأَمَّا سَوَادُنَا وَبِلَادُنَا، فَأَعْلَامُ الْإِسْلَامِ فِيهَا بَادِيَةٌ، فَلَا يُمْكِنُ فِيهَا أَيْضًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

كَمَا يُقَالُ: مَا ذُكِرَ فِي «الْهُدَايَةِ»، وَ«الْكَافِي»، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنَّ الذِّمِّيَّ إِذَا أَوْصَى بِدَارِهِ كَنِيسَةً لِقَوْمٍ غَيْرِ مُسْلِمِينَ؛ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣)، يَدُلُّ بِظَاهِرِهِ عَلَى جَوَازِ الْإِحْدَاثِ عِنْدَهُ فِي الْقُرَى وَالْأَمْصَارِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْقُرَى، فَأَمَّا فِي الْأَمْصَارِ، لَا يَجُوزُ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُمْ

(١) انظر: «الفتاوى التارخانية» (٧/٢٧٦).

(٢) انظر: «الهداية» للمرغيناني (٤/٣٧٨).

(٣) المرجع السابق (٤/٥٣٦).

لا يَمَكُّونَ مِنْ إِحْدَاثِ الْكُنَاسِ فِي الْأَمْصَارِ، كَذَا فِي «شَرْحِ الْهَدَايَةِ»، وَقَالَ فِي
«الْكَافِيَةِ»: الظَّاهِرُ أَرَادَ هَاهُنَا بِالْقُرَى، مَا لَيْسَ فِيهِ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ شَيْءٌ، أَمَّا
إِذَا كَانَتْ قَرْيَةً فِيهَا شَيْءٌ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ كَالْمَضَرِّ، وَلِهَذَا لَا يَمَكُّونَ
مِنْ بَيْعِ الْخُمُورِ وَالْخَنَازِيرِ فِيهَا.

خاتمة

وفي «فتاوى قاضيخان»: الذمي إذا اشترى داراً في المضرب، ذكر في العشر والخراج أنه لا ينبغي أن يُباع منه، ولو اشترى يجبر على بيعها من المسلم، وذكر في الإجازات أنه يجوز الشراء، ولا يجبر على البيع^(١).

وفي «التارخانية»: أهل الذمة إذا اتخذوا دوراً فيما بين المسلمين ليسكنوا فيها، جاز؛ لأنهم إذا سكنوا بين المسلمين لرأوا معالم الإسلام ومحاسنه، وما كان المسلمون عليه قريباً يميل قلوبهم إلى الإسلام، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني يقول: هذا إذا كانوا بحيث لا يتعطل بسبب سكنائهم، ولا يتقلل بعض جماعات المسلمين، فأما إذا كثروا بحيث يتعطل بسبب سكنائهم بعض جماعات المسلمين، أو يتقلل، يمتنعون من السكنى فيما بين الناس، ويؤمرون بأن يسكنوا ساحة ليس فيها للمسلمين جماعة، وهو محفوظ عن أبي يوسف في «الأمالى».

وقال شمس الأئمة السرخسي في «المبسوط»: والحاصل أنهم لا يمتنعون من السكنى في أمصار المسلمين، فيجوز بيع الدور، وإجارتها منهم إلا أن يكثر على وجه يقل بسببه جماعات المسلمين؛ فحينئذ يؤمرون بأن يسكنوا ناحية من المضرب غير الموضع الذي سكنه المسلمون على وجه يأمنون اللصوص، ولا يظهر الخلل في جماعات المسلمين^(٢).

(١) انظر: «الفتاوى الخانية» لقاضيخان، بهامش «الفتاوى الهندية» (٣/ ٥٩١).

(٢) انظر: «المبسوط» للسرخسي (١٥/ ١٣٤).

الحمدُ لله على التَّمامِ، والصَّلَاةُ على رُسُولِهِ أَفْضَلُ الاتِّامِ، وعلى آلِهِ النُّجَبَاءِ
الْكَرَامِ، وصَحْبِهِ الْأُمْنَاءِ الْعِظَامِ، وعلى مَنْ اتَّبَعَهُمْ مِنَ الْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ، وعلى
القَارِئِ لِمَوْفِقِهِ فَاتِحَةَ الْكَلَامِ، آمِينَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، والحمدُ لله ربَّ
العَالَمِينَ^(١).

(١) جاء في آخر الأصل الخطي: «بلغ مقابلة».